

باليد وهو المروزي **واختلفوا** هل تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم
 على بعض فقال ابو حنيفة تقبل وقال مالك والشافعي لا تقبل **واحد**
 روايان كما ذهبين **واختلفوا** في شهادة الدم على المسلمين في
 الوصية خاصة في السفر اذا لم يوجد غيرهم فقال ابو حنيفة **وماك**
وان ابي لا يجوز وقال احمد بهذه الشروط ويجلفان بالله مع
 شهادة اتهما ما خافا ولا بدلا ولا كتما ولا غيرا وانما الوصية الجبل
واتفقوا على انه لا يصح للحكم بان اهدوا اليه بينما عدل الا
 وصقوتها **اسم** **اختلفوا** في الاموال وصقوتها هل يصح للحكم
 فيها بان اهدوا اليه ام لا فقال مالك والشافعي واحمد
 يجوز وقال ابو حنيفة لا يجوز **واختلفوا** في المعتاق هل تقبل فيه
 شهادة واحدة ويمن المعتوق ام لا فقال ابو حنيفة **وماك** والشافعي
 لا يجوز وعن احمد روايان احدهما كذبهم والآخرى يجوز ان
 يجلف المعتوق مع شاهده بحكم له بذلك **واختلفوا** فيها اذا حكم
 للحاكم بساھد وتبين ثم رجع الى اهد فقال الشافعي يعدم
 الاهد نصف الما ل وقال مالك واحمد يعدم ان اهد جمع الما ل
واختلفوا هل يقبل شهادة العدو على عدوه فقال ابو حنيفة تقبل
 اذا لم يكن العداوة بينهما تلحق الى الفسوق وقال مالك والشافعي
 واحمد لا يقبل

واعدا لا يقبل على الاطلاق **واختلفوا** هل تقبل شهادة الوالد
 لولده والولد لوالده فقال ابو حنيفة **وماك** والشافعي
 لا تقبل شهادة الوالدين للولدين لانهم الذكور والاناث
 بعدوا وافرغوا عن الطرفين وعز احمد ثلاث روايات **واحد**
 كذهب للجماعة والآخرى يجوز شهادة الاي لايه ولا يجوز
 شهادة الاب لابنه والرواية الثالثة يجوز شهادة كل واحد
 منهما لصاحبه فيما لا يخبر اليه نفعا في الغالب وسه فاسا
 شهادة شهادة كل واحد على صاحبه مقبولة عند كل الاما
 روي عن الشافعي في احد قوله انها لا تقبل شهادة الولد
 على الوالده في الحدود والقصاص قال ابو حنيفة رحمه الله
 ذلك لانها منه في الميراث **واختلفوا** هل تقبل شهادة الاخ
 والصديق لصديقه فاجازه ابو حنيفة والشافعي واحمد فقال
 مالك لا يقبل شهادة الاخ المنقطع الى اخيه والصديق الملائف
واختلفوا في شهادة احد الزوجين على الاخر فقال ابو حنيفة
وماك واحمد لا يقبل وقال الشافعي تقبل **واختلفوا** في
 شهادة اهل الاهل والبدع فقال ابو حنيفة وان ابي تقبل
 شهادتهم اذا كانوا مجتنبين الكذب الا لحاظ من الرضا فاسم